بحث بعنوان

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

المجلة العربية للادارة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، المجلد ٢٩، العدد ٢ كانون اول ٢٠٠٩، ص ١٦٥-١٩١

د ظاهر القشي
جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا
٢٠٠٨

أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر

د ظاهر القشي
جامعة فيلادلفيا

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر تطبيق الاردن لمعايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث سعى الباحث الى الاطلاع على تطور البيئة الاستثمارية في الاردن من جهة، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة اخرى، ومن ثم بيان اثر ذلك التطبيق على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

وقد خلصت الدراسة الى عدد من النتائج كان اهمها: بأن جميع الاراء تقريبا اشارة الى ان الاستثمار الاجنبي بشتى اشكاله وخصوصا الاجنبي المباشر له وقع مؤثر وايجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط ان نكون البنية الاقتصادية قد اعيد هيكلتها بشكل ملاءم. كما وجد ان الاردن قد بدأ باعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعداد لمواكبة العالم وانه فعلا قد دخل في اتفاقيات دولية عديدة. ووجد ان الشركات الاردنية وخصوصا المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وان الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية باستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر لاسباب عديده كان من اهمها: ان المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتولد لديه الثقة بعمليات الشركة وبالتالي تشجعه على جلب استثماراته للاردن، وان تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضفي صفة الدولية على قوائم الشركة وبالتالي تمكنها من دخول الاسواق الخارجية والمنافسة ويعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية شرط لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية.

وقد اوصى الباحث بعدد من التوصيات كان اهمها: حث المدققين على عدم التساهل في تقاريرهم بخصوص التزام الشركات المدقق على قوائمها بمعايير المحاسبة الدولية، وحث المستثمرين على الاطلاع على واقع الشركات الاردنية بشكل اعمق كي يطلعوا على بنيتها التحتية المهيئة وخصوصا نظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار

The impact of International Accounting Standards implementation in Jordanian Companies upon Attracting Direct Foreign Investments

Dr. Thaher Alqashi

Philadelphia University

Abstract

The study aimed to gain knowledge to what extent that implementing international accounting standards can attract direct foreign investments.
The study came out with some results: All Investments and specially direct foreign investments have positive impact upon local economy, Jordan has reformed its economic infrastructure in a way to get ready to join the global via international contracts, and it was found that implementing international accounting standards play main roll in attracting direct foreign investments due to the reliability it create in the financial statements that is important for investor trust, and enabling companies to become global and capable to compete with others in the international markets.
The study recommended: enhancing auditors to prepare their reports accordingly with the international accounting standards, and advising foreign investors to look more deeply in the well prepared infrastructures of Jordanian companies which are cop with the international accounting standards.

الجزء الاول
الاطار العام

المقدمة:

من المعروف بأن دول العالم بدأت تصبح قريبة من بعضها البعض ضمن مفهوم العولمة وثورة الاتصالات، وقد اصبح مفهوم القرية الواحدة حيز التنفيذ، وباتت الدول التي تجهزت لذلك المفهوم من خلال تعديل بنيتها الاقتصادية التحتية تجني الثمار الاقتصادية الكثيرة.

ان فتح الاسواق المحلية امام الاستثمارات الاجنبية عامة والمباشرة منها خاصة ستساهم وبشكل كبير في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية المحلية وخصوصا في الدول النامية.

من المعروف بان الاردن ومنذ عقدين من الزمن تنبه لحقيقة ضرورة اللحاق بركب العولمة وضرورة استقطاب الاستثمار الاجنبي عله يستطيع حل او السيطرة على مشاكله الاقتصادية المتمثلة بشكل رئيسي في مشكلة البطالة والفقر، وقد قامت الحكومة بوضع برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢ – ١٩٩٨) واعادة هيكلة بنيت الاقتصاد بشكل يكون جاذبا للاستثمارات بشكل عام والاستثمارات الاجنبية المباشرة بشكل خاص، من خلال عمليات الخصخصة والدخول في الاتفاقيات الدولية وانشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار.

وانطلاقا من التماشي مع القوانين العالمية فقد تبنت الاردن وباشرت في تطبيق معايير المحاسبة الدولية منذ اكثر من عقد من الزمن والزمت جميع الشركات المدرجة في السوق المالي بتطبيقها.

يسعى الباحث الى معرفة اثر ذلك الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لاسواق الاردن المحلية، وذلك من خلال الاطلاع والبحث عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة والاطلاع على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات المدرجة واستنباط الاثر المباشر من خلال تنظيم استبانه متخصصة توزع على ثلاث فئات (المدققين، والمستثمرين، والاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار).

يعتقد الباحث ان نتائج هذا البحث ستساهم بشكل مباشر في القاء الضوء على اهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، وستساهم التوصيات في تدعيم تلك الاهمية التي قد تساهم في جعل الشركات اكثر مسؤولية في الالتزام بالتطبيق وانعكاس ذلك على الاقتصاد العام بشكل ايجابي.

مشكلة البحث:

يمكن تلخيص مشكلة البحث بسؤال رئيسي مفاده "هل يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستمثار الاجنبي المباشر؟" وحيث ان عينة البحث مكونة من ثلاث فئات فيمكن صياغة مشكلة البحث بشكل ادق من خلال الاسئلة التالية:

١. هل يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستمثار الاجنبي المباشر؟ (من وجهة نظر المدققين)
٢. هل يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستمثار الاجنبي المباشر؟ (من وجهة نظر المستثمرين)
٣. هل يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستمثار الاجنبي المباشر؟ (من وجهة اصحاب الاهتمامات البحثية بالاستثمار)
٤. هل يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستمثار الاجنبي المباشر؟ (من وجهة جميع قئات العينة)

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث وبشك اساس الى ما يلي:

١ -الاطلاع على ادبيات الاستثمار بشكل عام والاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص.
٢ -القاء الضوء على الواقع الاردني بخصوص بنيته التحتية لاستقطاب الاستثمار
٣ -القاء الضوء على واقع تطبيق الشركات المدرجة لمعايير المحاسبة الدولية
٤ -معرفة مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر ثلاث فئات (المدققين والمستثمرين ومن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار)
٥ -الخروج بنتائج مناسبة واقتراح بعض التوصيات الملاءمة

أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من اهمية استقطاب الاستثمار الاجنبي الذي يستطيع ان يحدث تغييرا جذريا على واقع الاقتصاد المحلي من خلال تخفيض عبء الدولة وتوفير فرص عمل تساهم في تخفيض مستويات البطالة وتخفيض مستوى الفقر ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي ومواكبة العالم في ظل مفهوم العولمة.

فان استطاع الباحث الوصول الى نتائج مناسبة واقتراح التوصيات المناسبة بخصوص موضوع البحث فقد يستطيع المساهمة في بيان اثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الاجنبي، وبالتالي المساهمة المتواضعه في تدعيم اقتصادنا المحلي.

منهجية البحث:

سعى الباحث الى تحقيق أهداف بحثه من خلال وسيلتين رئيسيتين:

١. الدراسة النظرية، وذلك بالاطلاع على المراجع المناسبة المتعلقة بموضوع بحثهما.
٢. تم تصميم استبانه وزعت على ثلاث فئات (المدققين والمستثمرين والاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار) كما هو موضع في الجانب العملي لاحقا

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية

"لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر "

الفرضيات الفرعية:

١. "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر المدققين "
٢. "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين "
٣. "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر الاشخاص اللذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار "
٤. "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر (المدققين، والمستثمرين، والاشخاص اللذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار "

الجزء الثاني
الاستثمار في الاردن

مقدمة:

لقد دخل العالم في القرن الواحد والعشرون تطورات وتغيرات متسارعة لم يسبق لها مثيل في القرون السابقة وخصوصاً وأن مفهوم العولمة لم يعد نظرية تحتاج إلى التطبيق، بل أصبحت حقيقة لا مفر منها وخصوصاً لما واكبها من آليات معقدة ومتطورة، فقد أصبحت أبواب الاقتصاد مشرعة على جميع مصارعها فمن جهة أصبح العالم ضمن مفهوم القرية الواحدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وبات من منظور سياسي و اقتصادي تحت سيطرة قوى سياسية و اقتصادية كبرى ومن جهة أخرى أصبح من الضروري على جميع دول هذا العالم الخوض في عالم العولمة بكل قوة وتوفير الآليات الضرورية التي تمكنها من النهوض باقتصادها بشكل يواكب مفهوم القرية الواحدة وإلا باتت معزولة و واهنة اقتصادياً.

إن الأردن ومنذ عقود مضت حباه الله بقيادة سياسية واعية وعقول اقتصادية ناضجة أدركت المتغيرات التي يمر فيها العالم ورغم شح موارده الاقتصادية مع استثناء غناه بالموارد البشرية المؤهلة بدأ منذ فترة طويلة في الزمن إعداد العدة وتوفير الآليات اللازمة لمواكبة العالم والمضي بخطى ثابتة مستندة على قواعد راسخة للخوض في عالم العولمة والمنافسة بين اقتصاديات عالمية قوية لا يستهان بها.

لقد أدرك الأردن أن الاستثمار يعد وسيلة ناجعة تمكنه من مجارات العالم وخصوصاً المتقدم منه، وبدأ منذ فترة ليست بالقصيرة بإعادة هيكلة البنية التحتية لاقتصاده بشكل يمكنه من جذب جميع الاستثمارات وبشتى أشكالها وأنواعها وجعل هذه البقعة من الأرض المباركة محطاً لأنظار جميع المستثمرين الأردنيين والعرب والاجانب.

الحاجة للاستثمار:

من المعروف بأن " نجاح الحكومة في حل المشكلات الاقتصادية أو قدرتها على تحقيق هدف معين هو بلا شك دليل على صحة قراراتها ورشد خططها وسياستها الخاصة بذلك، فتحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع من جراء فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية يتوقف على قراراتها الخاصة باختيار وتوجيه الاستثمارات أو مدى قدرتها على تقييم جدواها ومنافعها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى رسم السياسات الملائمة وتهيئة المناخ المناسب لهذه الاستثمارات" (أبو قحف، ٢٠٠١، ص٩)

قدرة الدولة الاقتصادية على جلب الاستثمار

"يمكن قياس الثروة الحقيقية لأي مجتمع بقدرة اقتصاده الإنتاجية أي قدرة الاقتصاد على تزويد أفراده بالخدمات والبضائع." (Bodie and others، ٢٠٠٥، ص٤)

ويمكن تقسيم قدرة اقتصاد الدولة الإنتاجية إلى:

أ. قدرة إنتاجية مباشرة.

ب. قدرة إنتاجية غير مباشرة.

أ. القدرة الإنتاجية المباشرة:

" تتمثل القدرة الإنتاجية المباشرة في دور العقارات ضمن الاقتصاد، فالمباني والأراضي والمعلومات والآلات المستخدمة في توليد البضاعة والعمالة ذات المهارات المطلوبة لاستخدام الموارد". (Idem، ٢٠٠٥، ص٤)

ب. القدرة الإنتاجية غير المباشرة:

"تتمثل القدرة الإنتاجية غير المباشرة في دور الأدوات المالية (الأسهم والسندات) والتي لا تمثل رفاهية المجتمع ولكنها تساهم بشكل غير مباشر من قدرة الاقتصاد الإنتاجية حيث تضمن فصل الإدارة عن أصحاب الملكية وتشجع بالتالي على توليد الثقة لدى الجمهور وجذب الاستثمار". (Idem، ٢٠٠٥، ص٤)

ويرى الباحث أن كلا القدرتين السابق ذكرهما متوفرتان في الأردن وخصوصاً القدرة الإنتاجية غير المباشرة المتمثلة في سوق الأوراق المالية.

إن أي اقتصاد يستند على نجاح سوقه النقدي وسوقه الرأسمالي وفي الأردن يتضح دور البنك المركزي بالسيطرة على السوق النقدي والسوق المالي بالسيطرة في السوق الرأسمالي، ومن هنا يستطيع الباحث أن يقول وبقوة أن بنية الأسواق قد تم تهيئتها منذ فترة ليست بالقصيرة لجلب الاستثمار الأجنبي.

الاستثمار الأجنبي المباشر:

من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

١ **الاستثمار الثنائي:**

"وهو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي – الخاص أو الحكومي أو الاثنين معاً– المستثمر الأجنبي من ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادره وخلافه، فضلاً عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك. (محمد، أميرة، ٢٠٠٥، ص١٩)

٢ **الاستثمارات من صور شركات متعددة الجنسيات:**

وتعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والممول الرئيسي حيث أن لها فروع متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم. (المرجع السابق، ٢٠٠٥، ص٢٠)

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى البعض (عبد السلام، رضا، ٢٠٠٢، ص٣٦) أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو من خلال آثاره على الدولة المضيفة له، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل:

١. أنه وسيلة أكثر أماناً للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة.
٢. كما أنه يمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة.
٣. يؤدي الى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير.
٤. قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك.

ويرى نفس الكاتب بأن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تقسيمها إلى آثار إيجابية داخلية وخارجية كما يلي:

الآثار الإيجابية على الصعيد الداخلي.

ويمكن تلخيصها بما يلي:

- تساعد على نمو الاقتصاد وخلق وظائف ورفع مستويات المعيشة.
- السرعة في تراكم رأس المال.
- نقل المعرفة العلمية.
- انتقال التكنولوجيا للشركات المحلية.
- أحداث آثار تطويرية غير مباشرة.
- تستطيع الدولة المضيفة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي إلى تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا.
- زيادة في الانفاق على البحوث والتنمية.

الآثار الإيجابية على الصعيد الخارجي:

يمكن تلخيصها بما يلي:

- تخفيف الرسوم الجمركية وبالتالي التشجيع على الاستيراد والتصدير.
- تخفيف التكاليف التجارية مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عالمية على المنافسة عالية وتوليد عوائد عالمية وبالتالي خفض العجز في الميزانية.

ويرى آخرون (محمد، أميرة، ٢٠٠٥، ص٢٠) أن الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جداً وله دور أساسي في تنمية اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال:

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً.
- المساهمة في خلق فرص عمل والحد من البطالة.

- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية.
- انتشار الآثار الإيجابية على المستوى الاقتصادي القومي.
- تسهم التمويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

ايجابيات جلب الاستثمار الاجنبي للاردن:

فأنه ووفقاً لوجهة نظر الباحث المتواضعة المستندة على مقابلته لعدد من رجال الأعمال في الأردن يمكن أن يلخص إيجابيات الاستثمار الأجنبي في الأردن بما يلي:

١. الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدراً جيداً للحصول على العملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي تستطيع أن تدعم البرنامج التنموي للدولة.
٢. يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تخلق طبقة جيدة من رجال الأعمال الأردنيين.
٣. تساهم الاستثمارات الأجنبية بجلب تكنولوجيا حديثة لم يمكن جلبها بالسابق.
٤. تساهم الاستثمارات الأجنبية بخلق فرص عمل جيدة للعمالة الأردنية وبهذا تساهم في خفض نسب البطالة.
٥. تساهم الاستثمارات الأجنبية في تدريب الأيدي العاملة الأردنية وإكسابها خبرات ومهارات تجعلها أيدي خبيرة.
٦. تساهم الاستثمارات في فتح أسواق جديدة عالمية أمام البضائع الأردنية.
٧. تساهم الاستثمارات الأجنبية في توفير خدمات وبضائع ذات جودة أفضل للمستهلك المحلي.
٨. تساهم الاستثمارات الأجنبية في تقليل الاحتكار في السوق المحلي وخلق منافسة قوية تساهم في تدعيم جودة الخدمة والسلعة.
٩. تساهم الاستثمارات الأجنبية من تبادل المعرفة بين القطاعات الصناعية والخدمية.
١٠. تساهم الاستثمارات الاجنبية في تقليص فجوة العجز في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .
١١. تساهم الاستثمارات الاجنبية في تخفيض نسبة العجز في موازنة الدولة .
١٢. تساهم في زيادة نسبة النمو الأقتصادي للدولة .
١٣. تساهم في تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي .
١٤. تساعد على استقراء اسعار صرف العملة .

الاستثمار الأجنبي في الأردن

يرى الباحث بأن الأردن كان مدركاً وبشكل جيد لإيجابيات وسلبيات جذب الاستثمار الأجنبي لأراضيه وأنه كان قد أعد العدة منذ بداية التسعينات لجذب الاستثمار الأجنبي واستغلال إيجابياته وتفادي سلبياته من خلال إعادة هيكلة البنية التحتية للاقتصاد وخصوصاً ضمن

برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة ٩٢-٩٨ إثر الأزمة الاقتصادية التي مر بها خلال عامي ٨٨ – ١٩٨٩ ، وقد يكون أهم مظاهر التصحيح الاقتصادي ثلاث نقاط رئيسية:

١ **زيادة الحرية الاقتصادية في الأردن.**

٢ **تطوير مناخ الاستثمار في الأردن.**

٣ **ازدياد قدرة الأردن في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .**

ويستند الباحث في كلامه على ما يلي :

١ **الحرية الاقتصادية في الأردن (www.mfa.gov.jo) :**

وفقا لما جاء في موقع وزارة الخارجية الأردني في ٢٠٠٦/١/٦ (محمد الدويري) تقدم الأردن درجة عربياً وأخرى عالمياً ضمن تصنيف تقرير أميركي لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٦ حيث حل بالمركز الثالث على الصعيد العربي والسابع والخمسين عالمياً ضمن دول العالم التي تتمتع بحرية من الناحية الاقتصادية. واحتل الأردن في التقرير الصادر عن مؤسسة Heritage الأميركية بالتعاون مع صحيفة (Wall Streetjournal) المركز الثالث عربيا (بعد البحرين والكويت) مسجلاً ٢,٨ درجة ضمن مقياس يتراوح ما بين درجة واحدة لأفضل مستوى من الحرية الاقتصادية و٥ درجات لأسوأ مستوى. ورغم أن الأردن تراجع عشر نقاط في الحرية الاقتصادية عن العام السابق الذي سجل فيه ٢,٧٩ درجة إلى أنه تقدم درجة على مستوى الدول العربية وأخرى على الصعيد العالمي حيث احتل المركز الرابع عربياً والثامن والخمسين عالمياً في تقرير العام الماضي.

٢ **تطورات مناخ الاستثمار في الأردن:**

وفقاً للورقة المقدمة من الدكتور معن النسور – المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار- بعنوان "تطورات مناخ الاستثمار في الأردن"(موقع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية) (www.gucciaac.org.lb) يمكن تلخيص ما جاء فيها بما يلي:

أولا: ملامح الاقتصاد الأردني للفترة (١٩٨٨-١٩٩٩):

- فترة (١٩٨٨-١٩٩١): أزمة اقتصادية حادة، صاحبها حدوث أزمة الخليج الأولى.
- فترة (١٩٩٢-١٩٩٥): مرحلة نمو مرتفعة، مع توقع حدوث تسوية سلمية في المنطقة.
- فترة (١٩٩٦-١٩٩٩): تباطؤ اقتصادي.

ثانيا: دور برنامج التصحيح الاقتصادي في معالجة الأزمات الاقتصادية التي مر بها الأردن:

- بوشر العمل ببرنامج التصحيح الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ إثر الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد خلال علمي ١٩٨٨ و١٩٨٩. واستمر العمل بالبرنامج لثلاث سنوات أخرى لاحقة ١٩٩٩-٢٠٠١.

ثالثا: الأهداف المقترحة للاقتصاد الكلي الأردني خلال العشر سنوات القادمة:

	حالياً	**٢٠١٧**
البطالة	%١٢,٣	%٦,٤
النمو في الناتج المحلي الإجمالي	%٧,٥	%٨
صافي الصادرات (مليار دولار)	-٢,٦	٠,٢٣
نسبة الادخار من GDP	%١٤	%٢٦
نسبة التكوين الرأسمالي(الاستثمارات من GDP)	%٢١	%٢٢
نصيب الفرد من GDP (بالدينار)	١٢٠٠	٢٤٠٠
متوسط الأجر الشهري الحقيقي للموظف (دينار)	٢٦١	٥٠٤
استحداث أكثر من ٢٧٠ ألف فرصة عمل في القطاعات ذات الأولوية من ضمن ٦٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سيستحدثها الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة.		

رابعا: تعزيز دور القطاع الخاص (الخصخصة) :

- قامت الحكومة ببيع حصص لها، من أهمها شركة الإسمنت والاتصالات ومؤسسة النقل العام وشركة البوتاس العربية وسلطة المياه، وغيرها في قطاعات السياحة والطيران.
- هناك العديد من المشاريع قيد الخصخصة، ومن أهمها مشاريع في قطاع البريد والكهرباء والطيران المدني وشركة الفوسفات الأردنية وسكة حديد العقبة.
- بلغ إجمالي عوائد التخاصية أكثر من مليار دينار، تم استخدامها في جزء منها في تمويل المشاريع التنموية ومبادلة عدد من الديون المستحقة على الأردن.
- استطاع برنامج الخصخصة جذب استثمارات تزيد عن مليار دينار للمشاريع التي تم خصخصتها خاصة في قطاع الاتصالات والمياه والنقل.

خامسا: تحسين أداء النقل العام:

- استقلالية المؤسسات.
- الفعالية، الشفافية، والمسائلة.
- مستوى عال من الخدمات المدنية.
- تحديث الإدارة المالية.
- الحكومة الإلكترونية وحوسبة المشتريات.

سادسا: تحسين أداء النظام القضائي.

- استقلالية وشفافية القضاء.
- تدريب القضاة والمحامين.
- حوسبة المحاكم.

سابعا: تحديث نظام التعليم والتوجه نحو اقتصاد المعرفة وتطوير التدريب المهني لمواكبة احتياجات السوق:

- إعادة هيكلة نظام التعليم لضمان التعلم الدائم.
- ضمان ارتباط نظام التعليم بمتطلبات الاقتصاد وسوق العمل.
- إدخال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم العملية التعليمية.
- نظام تعليمي فعّال.
- ضمان نوعية التعليم والبيئة التعليمية.

ثامنا: منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة:

- ضريبة دخل تصل إلى ٥%.
- ضريبة مبيعات تصل إلى ٧%.
- عمالة أجنبية مسموح بها تصل إلى ٧٠%.
- لا قيود على ملكية غير الأردني في كافة القطاعات.
- إجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية من داخل المنطقة الخاصة .

تاسعا: اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة:

- تغطي الاتفاقية كامل التجارة في السلع بين الطرفين، وتعطي فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات لإزالة الرسوم الجمركية بدءاً من ٢٠٠١/١٢/١٧ وذلك حسب الرسم الجمركي.
- يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن ٣٥% حتى تستفيد من هذه الاتفاقية، ويسمح أن يدخل في تحديد المحتوى المحلي ما مقداره ١٥% من منشأ أمريكي.
- غطت الاتفاقية مجالات أخرى مثل حماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الإلكترونية.

عاشرا: اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية:

- دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١، وتنص على الإعفاء الفوري للمنتجات الصناعية الأردنية من جميع الرسوم الجمركية.
- أما الجانب الأردني فسيقوم بإعفاء مستورداته من المنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي لفترة ١٢ سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- اتفق الجانبان على تقديم معونة مالية وفنية لمساعدة الأردن في رفع كفاءة القطاع الصناعي الأردني.

احدى عشر: مؤسسة تشجيع الاستثمار:

- أنشئت مؤسسة تشجيع الاستثمار بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٦ لسنة ١٩٩٥ وبدأ عملها عام ١٩٩٦، حيث تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال إداري ومالي.
- تهدف المؤسسة إلى تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعريف بالفرص الاستثمارية والترويج لها وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعتها، ومنح الحوافز الجمركية والضريبية المنصوص عليها في القانون وتقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين ووضع برامج لترويج الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة.

٣ قدرة الأردن على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد جاء في مقالة معنونة "الأردن في قائمة أول ٢٠ دولة على مؤشر أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر" (www.asharqalawsat.com)(الاثنين ٠٧ ذو القعدة ١٤٢٧هـ ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦ العدد ١٠٢٢٦) قال معن النسور، المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار، إن تصنيف الأردن ضمن قائمة أول ٢٠ دولة من أصل ١٤١ دولة في مؤشر أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦، ليحتل المرتبة التاسعة عشرة على مستوى العالم لعام ٢٠٠٥ يدل على نجاعة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية في تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية. وتضمنت قائمة العشرين بالإضافة إلى الأردن: أذربيجان، بروناي، هونغ كونغ، استونيا، سنغافورة، لوكسمبورغ، لبنان، مالطا، بلغاريا، الكونغو، بلجيكا، إيسلندا، جورجيا، دولة الإمارات، السودان، الكونغو الديمقراطية، انغولا وترينيداد.

الجزء الثالث
تبني معايير المحاسبة الدولية في الاردن

يقول السيد توفيق إبراهيم أيوب (المستشار المهني في مجموعة طلال أبو غزالة الدولية) إن مهنة المحاسبة كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات المتطورة ، فقد أفردت لها دراسات متخصصة في الجامعات لتدريس أصولها وقواعدها وأسست لها جمعيات مهنية دولية تعقد الامتحانات التأهيلية لعضويتها وتحرص على تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني بين أعضائها، وتعمل على حماية وحفظ استقلالية أعضائها وممارسة الرقابة المهنية عليهم والقيام بكل ما من شأنه تقدم وحماية سمعة

المحاسب، سواء فيما يتعلق بالممارسة أو الخدمة في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمة العامة.

إلا إن مهنة المحاسبة وان كانت تشبه غيرها من المهن الأخرى من حيث أهمية الدور الذي تقوم به في المجتمع، إلا أنها تختلف من حيث أصولها وقواعدها، فالمحاسبة علم اصطلاحي، غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات لنشاط اقتصادي ولعل أوجز تعبير عن طبيعة المحاسبة هو ما يرد في تقارير البيانات المالية لمؤسسة ما، فبعد أن يذكر مراجع الحسابات مدى الفحص الذي قام به، يبدي رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية تظهر بصورة عادلة وضع المؤسسة المالي ونتائج أعمالها وفقا "للأصول المحاسبية المتعارف عليها" والصورة العادلة في عرف المحاسبين والمراجعين، لا يمكن الحكم عليها بشكل مطلق بل في إطار "الأصول المحاسبية المتعارف عليها".

وتعبير "معايير المحاسبة المتعارف عليها" هذا هو تعبير فني متفق عليه عند المحاسبين دلالته تشمل كل ما هو متفق على انه مقبول في علم المحاسبة المتبعة في وقت معين وقد تجمعت هذه "المعايير المحاسبية" تدريجيا لمعالجة معاملات تستحدث مع الزمن. والى أمد قريب، كانت الخبرة والعادة، بل والضرورة العلمية، هي التي تقرر نوع المعالجة للمشكلة التي تطرأ. والذي كان يجعلها "متعارفا عليها" هو تبنى الشركات والمؤسسات لها، ولو كان تبنيا غير اجتماعي. فإذا اتبعت بعض المؤسسات طريقة ما واتبعت مؤسسات أخرى طريقة ثانية للمشكلة ذاتها، أصبحت كلتا الطريقتين من "المتعارف عليهما" أما المحاسبون ومراجعو الحسابات فكان دورهم يقتصر فيما مضى على إقرار ما اصبح "متعارفا عليه" مما ظهر من معالجات محاسبية، حتى ولو تعددت المعالجات للموضوع الواحد.

وحيال هذا الموضوع ومنذ أوائل الستينات ولأسباب كثيرة، طرحت تساؤلات حول دور المحاسبة في النشاط الاقتصادي وحول دور المحاسبين في المجتمع. فقد طرح المهتمون بالشؤون المالية والاقتصادية في الدول الصناعية تساؤلات عدة عن ذلك الدور وكان لتلك التساؤلات آثار بليغة في المحاسبة وفي عمل المحاسبين، فقد صاحبها إعادة تقييم داخل المهنة لدور المحاسب في المجتمع ونشطت الجمعيات والمعاهد المحاسبية المهنية في البلدان الصناعية، فشكلت لجان خاصة من ذوي العلم والخبرة لتحديد ذلك الدور الذي فرضه المجتمع. ولأغراض وضع قواعد عامة "معايير محاسبية" تكون أساسا للأحكام المحاسبية المتفرقة، فقد قام علماء وخبراء في المحاسبة بدراسات محاسبية مقارنة بين البلدان الصناعية، محاولين الاستفادة في كل بلد من الخبرات المتوفرة في البلدان الأخرى، ولم يكن وضع قواعد عامة تحكم مهنة المحاسبة آمرا سهلا وبقي التوفيق صعبا بين ما سبق من المعالجات الموجودة المتباينة والمتضاربة حتى تاريخ ٢٩ يونيو ١٩٧٢ حيث خرجت لجنة المعايير الدولية للمحاسبة إلى حيز الوجود اثر اتفاق الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا

والولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس "لجنة المعايير المحاسبية الدولية" لتقوم بوضع ونشر " المعايير المحاسبية الدولية" بهدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبية مترابطة ذات أصول منسقة معروفة ومحددة.

وقد اكتسبت لجنة المعايير المحاسبية الدولية والمعروفة الأن بمجلس معايير المحاسبة الدولية اعترافا واسعا بأهليتها إذ بالإضافة إلى مؤسسيها (وهم الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في البلدان الصناعية) التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في البلدان الأخرى. كما أن اتحاد المحاسبين الدولي الذي تشترك في عضويته حتى تاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨ (١٤٣) هيئة مهنية من (١٠٣) دول من مختلف دول العالم قد توصل في سنة ١٩٨٢ إلى اتفاق بإجماع أعضاء مجلس اللجنة والاتحاد ينص على "أن لجنة معايير المحاسبة الدولية هي صاحبة الأهلية في إصدار المعايير المحاسبية الدولية" وقد تمكنة لجنة معايير المحاسبة الدولية حتى يوليو ١٩٩٩ من إصدار تسعة وثلاثين معيار (واحد وأربعون لغاية نهاية عام ٢٠٠١) من المعايير المحاسبية الدولية بهدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبة دولية مترابطة وذات أدلة منسقة.

قانون الشركات الاردني
رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته لغاية القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٣
تاريخ ٢٠٠٣/٣/١٦

فيما يلي بعض الدلائل على الزامية تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قانون الشركات الاردني:

المادة (٦٢): واجبات مدير الشركة

على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة او هيئة مديريها اعداد الميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية بما في ذلك حساب الارباح والخسائر والايضاحات اللازمة وبيان تدفقاتها النقدية مدققة جميعها من مدقق حسابات قانوني وفقا لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها والمعتمدة اضافة الى التقرير السنوي عن اعمال الشركة وتقديمها الى الهيئة العامة للشركة في اجتماعها العادي السنوي وتقديم نسخة منها للمراقب مرفقة بها التوصيات المناسبة قبل نهاية الاشهر الثلاثة الاولى من السنة المالية الجديدة.

المادة (٧٥): خسائر الشركة

أ) اذا زادت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة على نصف رأسمالها فيترتب على مديرها او هيئة المديرين فيها دعوة الهيئة العامة للشركة الى اجتماع غير عادي لتصدر قرارها اما بتصفية الشركة او باستمرار قيامها بما يحقق تصحيح اوضاعها، واذا لم تتمكن الهيئة العامة من اتخاذ قرار بهذا الشأن خلال اجتماعين متتاليين فيمنح المراقب الشركة مدة لا تزيد على شهر لاتخاذ القرار واذا لم تتمكن من ذلك فتتم احالة الشركة للمحكمة لغايات تصفيتها تصفية اجبارية وفقا لاحكام القانون.

ب) اذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة ارباع قيمة رأسمالها فيجب تصفيتها الا اذا قررت الهيئة العامة في اجتماع غير عادي زيادة رأسمالها لمعالجة وضع الخسائر او اطفائها بما يتفق مع

معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة على ان لا يزيد مجمل الخسائر المتبقية على نصف رأسمال الشركة في كلتا الحالتين.

المادة ١٨٤

أ . يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة .

ب. يصدر الوزير بالتنسيق مع الجهات المهنية المختصة التعليمات اللازمة لضمان تطبيق معايير المحاسبة الدولية واصولها المتعارف عليها بما يحقق اهداف هذا القانون ويضمن حقوق الشركة ومساهميها .

ج. ١. تطبق معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها والمعتمدة من الجهات المهنية المختصة .

٢. لمقاصد هذا القانون ينصرف معنى عبارة (معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها) على أي عبارة تشير صراحة او دلالة على اعتماد اصول ومعايير وقواعد المحاسبة والتدقيق او ما يرتبط بها .

المادة (١٩٥): مشتملات تقرير مدقق الحسابات

أ) مع مراعاة احكام قانون مهنة تدقيق الحسابات المعمول به واي قانون او نظام آخر له علاقة بهذه المهنة، يجب ان يتضمن تقرير مدقق الحسابات ما يلي:

١. انه قد حصل على المعلومات والبيانات والايضاحات التي رآها ضرورية لاداء عمله.
٢. ان الشركة تمسك حسابات وسجلات ومستندات منظمة وان بياناتها المالية معدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة، تمكن من اظهار المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية بصورة عادلة، وان الميزانية وبيان الارباح والخسائر متفقة مع القيود والدفاتر.

المادة (٢٠١): تعويض المدقق للشركة عن اخطائه

يكون مدقق الحسابات مسؤولا تجاه كل من الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها ومساهميها ومستخدمي بياناتها المالية عن تعويض الضرر المتحقق والربح الفائت بسبب الاخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله او نتيجة لاخفاقه في القيام بواجباته المحددة له وفقا لاحكام هذا القانون واحكام اي تشريعات اخرى سارية المفعول او واجباته التي تقتضيها معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة او بسبب اصدار بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري او عن مصادقته على هذه البيانات ويسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحقه بالمساهم او الغير حسن النية بسبب الخطأ الذي ارتكبه، واذا كان للشركة اكثر من مدقق حسابات، واشتركوا في الخطأ كانوا مسؤولين بالتضامن وفق احكام هذه المادة، وتسقط دعوى المسؤولية المدنية في اي من هذه الحالات بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد الهيئة العامة للشركة الذي تلى فيه تقرير المدقق، واذا كان الفعل المنسوب لمدقق الحسابات يشكل جريمة فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية الا بسقوط دعوى الحق العام.

الجزء الرابع
الجانب العملي

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة، والبالغ عدده ٦١٤، من الفئات التالية:

١ -مدققو الحسابات الخارجيون المعتمدون من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، والبالغ عددهم ٣٩٨ مدققا.

٢ -المستثمرين. وتم اختيار مفردات عينة البحث منهم من بين المستثمرين من المؤسسات والممثلين بالشركات المساهمة البالغ عددها ١٩١ شركة؛ وذلك لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على نتائج أكثر دقة.

٣ -أشخاص ممن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات والبالغ عددهم ٢٥:

توزيع عينة الدراسة:

نظرًا لعدم تناسب عدد المفردات في كل فئة من الفئات التي يتكون منها مجتمع الدراسة والبالغ عددها ٦١٤، فقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية غير تناسبية، حيث تم اختيار كامل العدد الموجود من الاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات نظرًا لصغر حجم هذه الفئة مقارنة مع الفئات الأخرى، لتشكل نسبة ١٢,٧% من حجم العينة، وذلك على حساب عدد أفراد العينة في الفئات الأخرى.

وكما يبين الجدول رقم (١) فقد بلغ عدد المستجيبين من المدققين ١١٠ مدققا وبنسبة ٧٨ % من أصل ١٤٠ مدققا، وبلغ عدد المستجيبين من المستثمرين ٥١ فردًا وبنسبة ٧٧,٣% من أصل ٦٦ فردًا، وبلغ عدد المستجيبين ممن لهم اهتمام بحثية بالاستثمارات ١٧ فردًا وبنسبة ٥٦,٧% من أصل ٢٥ فردًا. وبلغ عدد المستجيبين الإجمالي ١٧٨ فردًا وبنسبة ٧٥,٤% من أصل ٢٣٧ فردًا وهو حجم العينة الإجمالي، وبذلك تعد نسبة الاستجابة نسبة جيدة

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة

	المدققين	المستثمرين	من لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار	المجموع
المجتمع	٣٩٨	١٩١	٢٥	٦١٤
النسبة	%٦٤،٨	%٣١,١	%٤,١	%١٠٠
العينة	١٤٠	٦٦	٣٠	٢٣٦
النسبة	%٥٩,٣	%٢٨	%١٢,٧	%١٠٠
المستجيبين	١١٠	٥١	١٧	١٧٨
نسبة الاستجابة	% ٧٨	%٧٧,٣	%٥٦,٧	%٧٥,١

وقد تم اعتماد مقياس Likert المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الإستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)

مقياس تحديد الأهمية النسبية

الدرجة	الأهمية
١	دائمًا
٢	غالبًا
٣	أحيانًا
٤	نادرًا
٥	على نحو معدوم

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣):

جدول رقم (٣)

مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الأهمية	الأهمية
١- أقل من ١,٧٥	دائمًا	أو مهم جدًا
١,٧٥ – أقل من ٢,٥	غالبًا	أو مهم
٢,٥ – أقل من ٣,٢٥	أحيانًا	أو متوسط الأهمية
٣,٢٥ – أقل من ٤	نادرًا	أو قليل الأهمية
٤ – ٥	على نحو معدوم	أو عديم الأهمية

خصائص عينة الدراسة:

يلاحظ من الجدول رقم (٤) أدناه بأن المستوى التعليمي لمدققي الحسابات، والمستثمرين ومن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار يعد مرتفعًا، حيث كانت الأكثرية ممن يحملون درجة البكالوريوس وبما نسبته ٥٨% من إجمالي عينة مدققي الحسابات، و ٦٥% من إجمالي عينة المستثمرين، و ٤١% من إجمالي عينة الاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار، ونستطيع القول بأن أكثر من ٩٦% من عينة الدراسة بشكل إجمالي يحملون مؤهلات علمية عالية، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علميًا القادرة على إجابة أسئلة الاستبانة.

كما يظهر الجدول أيضًا نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة، وقد تم توزيع سنوات الخبرة إلى أربع فئات تبدأ من اقل من سنة وتنتهي إلى (١٠) سنوات فأكثر. حيث بلغت أعلى نسبة ٤٢% للفئة التي تقع بين ٤- أقل من ١٠ سنوات لفئة مدققي الحسابات الخارجيين، في حين بلغت أعلى نسبة ٦٧% للفئة التي تقع بين ١٠ – أكثر من ١٠ سنوات لفئة المستثمرين، وبلغت أعلى نسبة ٧١% للفئة التي تقع بين ١٠ – أكثر من ١٠ سنوات

لفئة الاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما سينعكس إيجابًا على نتائج الدراسة.

جدول (٤)

المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة

الخاصية	المدققين		المستثمرين		من لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١. المؤهل العلمي						
أ. دبلوم	١	%١	٥	%١٠	–	–
ب. بكالوريوس	٦٤	%٥٨	٣٣	%٦٥	٧	%٤١
ج. دراسات عليا	١٣	%١٢	٩	%١٨	٥	%٢٩
د. أخرى (شهادات مهنية مثل CPA)	٣٢	%٢٩	٤	%٨	٥	%٢٩
المجموع	١١٠		٥١		١٧	
٢. عدد سنوات الخبرة						
أ. أقل من سنة	٨	%٧	١	%٢	–	–
ب. ١ – أقل من ٤ سنوات	٢٧	%٢٥	٥	%١٠	١	%٦
ج. ٤ – أقل من ١٠سنوات	٤٦	%٤٢	١١	%٢٢	٤	%٢٤
د. ١٠ – أكثر من ١٠سنوات	٢٩	%٢٦	٣٤	%٦٧	١٢	%٧١

للتعرف على مدى قدرة تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من دائمًا إلى على نحو معدوم، ويبين الجدول رقم (٥) مدى قدرة تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر:

جدول رقم (٥) الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي			
		المدققين	المستثمرين	من له اهتمام بحثي	الكل
١	يولي المستثمر اهتماما بالقوائم المالية المعده وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.	١,٩٧ غالبا	٢,٠٢ غالبا	١,٥٣ دائما	١,٩٤ غالبا
٢	تولد القوائم المالية المعده وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ثقة لدى المستثمر الاجنبي.	١,٨٦ غالبا	١,٩٨ غالبا	٢ غالبا	١,٩١ غالبا
٣	يتأكد المستثمر الاجنبي من التزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية قبل جلب استثماراته للدولة.	١,٨٣ غالبا	١,٧٨ غالبا	١,٩٤ غالبا	١,٨٣ غالبا
٤	يساعد الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية على فتح الاسواق العالمية امام منتجات الشركات الاردنية.	١,٩٢ غالبا	١,٩٢ غالبا	١,٧٧ غالبا	١,٩١ غالبا
٥	تلتزم جميع الشركات الاردنية المدرجة في السوق المالي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.	١,٥٦ دائما	١,٧١ دائما	١,٦٥ دائما	١,٦١ دائما
٦	عند تقديم أي خدمة من قبل المدقق لشركة ما فإنه يتأكد من التزام الشركة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.	١,٦٢ دائما	١,٧٧ غالبا	١,٥٣ دائما	١,٦٥ دائما
٧	يساعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على تمكين الشركات المحلية من الاندماج او التحالف مع شركات اجنبية.	٢,٣ غالبا	٢,٤٥ غالبا	٢,٣٥ غالبا	٢,٣٥ غالبا
٨	يساعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على زيادة قيمة الصادرات الاردنية.	٢,٣٧ غالبا	٢,٥٣ غالبا	٢,٧٧ أحيانا	٢,٤٦ غالبا
٩	يساعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على اقناع الامستثمر الاجنبي بجلب التقنيات الحديثة للسوق المحلي.	٢,٢٣ غالبا	٣,١٠ أحيانا	٢,٨٢ أحيانا	٢,٥٣ أحيانا
١٠	اضف الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية صفة الدولية على الشركات المحلية.	١,٧٧ غالبا	١,٥٧ دائما	١,٨٨ غالبا	١,٧٣ دائما
١١	يعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية احد الامور الجوهرية المكملة لاتفاقيات التجارة الحرة مع دول العالم.	١,٩٣ غالبا	١,٧٣ دائما	١,٩٤ غالبا	١,٨٧ غالبا
١٢	يعد الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ألية معايير المحاسبة المتبعة من قبل شركات دول العالم المتقدم.	١,٨٧ غالبا	٢,٠٦ غالبا	١,٩٤ غالبا	١,٩٣ غالبا
١٣	يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في جلب واستقطاب الاستثمار الاجنبي.	٢,١٤ غالبا	١,٩٦ غالبا	١,٨٨ غالبا	٢,٠٦ غالبا
	المتوسط الحسابي لجميع الأسئلة	١,٩٥ غالبا	٢,٠٤ غالبا	٢ غالبا	١,٩٨ غالبا

فحص الفرضيات

الفرضية العامة :

"لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر "

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية وبمتوسط حسابي مفترض يساوي ٣، والذي حدد باستخدام طريقة العلامة الوسطى (الزعبي، عباس، ٢٠٠٣، ص ١٥٤) على تدريج Likert الخماسي :

الفرضية الفرعية الأولى :

الفرضية الفرعية الأولى :

لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.

جدول رقم (٥-١)

نتائج اختبار (T) لفئة مدققي الحسابات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدققين	110	1.9503	.72667	.06929

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig	Mean Difference	Lower	Upper
مدققين	-15.150	109	.000	-1.0497	-1.1870	-.9123

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (٥-١) أن متوسط إجابات هذه الفئة أقل من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي ١,٩٥٠٣ بانحراف معياري ٠,٧٢٦٦٧، وقد بلغت قيمة t -١٥,١٥٠، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من ٠,٠٥، ومن ثم نرفض الفرضية العدمية القائلة : **لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين** ، أي أن **الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين.**

الفرضية الفرعية الثانية :

لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين.

جدول رقم (٥-٢)

نتائج اختبار (T) لفئة المستثمرين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مستخدمين	51	2.0437	.53808	.07535

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig	Mean Difference	Lower	Upper
مستخدمين	-12.692	50	.000	-.9563	-1.1076	-.8049

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (٥-٢) أن متوسط إجابات هذه الفئة أقل من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي ٢,٠٤٣٧ بانحراف معياري ٠,٥٣٨٠٨، وقد بلغت قيمة t -١٢,٦٩٢، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من ٠,٠٥، ومن ثم نرفض الفرضية العدمية القائلة : **لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين** ، أي أن **الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة المستثمرين.**

<u>الفرضية الفرعية الثالثة :</u>

لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر الاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات.

جدول رقم (٥-٣)

نتائج اختبار (T) لفئة الاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
رقابة	17	2.0000	.73330	.17785

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig	Mean Difference	Lower	Upper
رقابة	-5.623	16	.000	-1.0000	-1.3770	-.6230

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (٥-٣) أن متوسط إجابات هذه الفئة أقل من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي ٢ بانحراف معياري ٠,٧٣٣٣٠، وقد بلغت قيمة t -٥,٦٢٣، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من

٠,٠٥، ومن ثم نرفض الفرضية العدمية القائلة : **لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر الاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات** ، أي أن **الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر الاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات.**

الفرضية الفرعية الرابعة :
لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر (المدققين، والمستثمرين والاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات).
وقد تم استخدام الاختبار ANOVA لاختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (٥-٤)

تحليل التباين الأحادي؛ فحص فرضية الدراسة

ANOVA

VAR00002

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.310	2	.155	.336	.715
Within Groups	80.637	175	.461		
Total	80.947	177			

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول رقم (٥-٤) بلغت قيمة (Sig.P) ٠,٧١٥، وهي أكبر من (٠,٠٥)، كما بلغت قيمة F ٠,٣٣٦ وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أكبر من ٠,٠٥، ومن ثم نقبل الفرضية العدمية (H0) التي تنص على أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يعزى لفئات الدراسة (مدققي الحسابات ، والمستثمرين، ومن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار).

تشير نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأربع بخصوص مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى ما يلي :

١. إن رفض الفرضية الصفرية (العدمية) بخصوص هذه القاعدة من قبل الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة يعني وجود إجماع بينها على ان الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.
٢. كما تشير المتوسطات الحسابية لإجاباتهم حولها وهي على التوالي ١,٩٥، ٢,٠٤، ٢ إلى أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (غالبًا) ما يساهم في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
٣. إن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الفئات الثلاث يكشف عن وجود اتساق بين وجهات نظرهم حيال مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة

الدولية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، مما يؤكد الإجماع المشار إليه فـــي (١) أعلاه.

الجزء الخامس
النتائج والتوصيات

النتائج:

يمكن تلخيص نتائج البحث بما يلي:

١) جميع الاراء تقريبا اشارة الى ان الاستثمار الاجنبي بشتى اشكاله وخصوصا الاجنبي المباشر له وقع مؤثر وايجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط ان نكون البنية الاقتصادية قد اعيد هيكلتها بشكل ملاءم.

٢) وجد ان الاردن قد بدأ باعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعداد لمواكبة العالم وانه فعلا قد دخل في اتفاقيات دولية عديدة.

٣) وجد ان الشركات الاردنية وخصوصا المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

٤) وجد ان جميع عينة الدراسة اتفقت على ان الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية الدولية يساهم باستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر للاسباب التالية:

أ – ان المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتولد لديه الثقة بعمليات الشركة وبالتالي تشجعه على جلب استثماراته للاردن

ب – ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضفي صفة الدولية على قوائم الشركة وبالتالي تمكنها من دخول الاسواق الخارجية والمنافسة

ج –يعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية شرط لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية

التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

١ –حث المدققين على عدم التساهل في تقاريرهم بخصوص التزام الشركات المدقق على قوائمها بمعايير المحاسبة الدولية.

٢ –اعادة مراجعة البنية التحتية للشركات المدرجة في السوق المالي، ومعرفة مدى التزامها الفعلي بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وهل هناك معوقات تحول دون التطبيق الكامل، ومحاولة تذليل تلك المعوقات بشكل يلائم البنية الاقتصادية للدولة.

٣ –حث المستثمرين على الاطلاع على واقع الشركات الاردنية بشكل اعمق كي يطلعوا على بنيتها التحتية المهيئة وخصوصا نظامها المحاسبي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار

٤ –عمل دراسات مقارنة بخصوص استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر قبل وبعد فترة تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات الاردنية

٥ –رغم ان الاردن يطبق كل معايير تستجد في العالم الا انه من الافضل توخي الحذر قبل التطبيق الكامل ودراسة الامر بجميع جوانبه للوقوف على سلبياته وايجابياته ومحاولة ايجاد حلول للسلبيات قبل الشروع بالتطبيق، حيث يلاحظ الباحث بأن الاردن وكغيره من الدول النامية يبدأ بالتطبيق كأمر واقع دون الخوض باثار التطبيق.

٦ –اعادة مراجعة ودراسات جميع الاتفاقيات التجارية التي دخلت فيها الاردن مع العديد من الدول وبيان جدواها قبل المضي باتفاقيات تجارية جديدة، حيث يعتقد الباحث بأنها قد تكون عبء على قدرة الشركات على تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل

متكامل، وخصوصا ان بعض تلك الاتفاقيات تبرم مع الولايات المتحدة الامريكية اللتي لا تطبق معايير المحاسبة الدولية.

٧ حث الباحثين بعمل دراسات حديثة لبيان اثر الاستثمار الاجنبي على البطالة والفقر ومستوى الرفاه في الاردن لمعرفة جدواه، ومن جهة اخرى حثهم على عمل دراسات تقيس قدرة الشركات المدرجة في السوق المالي على الالتزام الكامل بمعايير المحاسبة الدولية.

المراجع:

المراجع العربية:

- أبو حمور، محمد، (٢٠٠١)، دور السياسات المالية والاقتصادية في تشجيع الاستثمار مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن، الجلسة الرابعة، غرفة تجارة عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- آغا، عماد، (٢٠٠٢)، الاستثمار الأجنبي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الخزاعلة، حسين، (٢٠٠٠)، الاقتصاد الأردني والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد.
- الزعبي، عباس الطلافحة، (٢٠٠٣)، النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان.
- العتيبي، قدري أحمد، (٢٠٠٤)، أثر الاستثمار الأجنبي على أداء الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٢)، جامعة آل البيت.
- العزام، نضال، (١٩٩٣)، محددات الطلب على الاستثمارات الأجنبية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- القرشي، فوزي، (١٩٩٦)، أثر التكتلات الاقتصادية على تدفق رأس المال الأجنبي لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٦٧-٦٨.
- الكيلاني، عدنان، (١٩٩٩)، تأثير اتفاقيات التجارة الدولية على قطاع الأدوية العربية وسبل التعامل معها، ورقة مقدمة في اللقاء الأول للمصدرين والمستوردين العرب في قطاع الصناعات الدوائية والصناعات المتممة لها، عمان.
- المصالحة، فهد، (١٩٩٣)، المزايا والآثار الاقتصادية لاتفاقيتي الجات ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة للأردن، دائرة الجمارك، عمان.
- رحاحلة، نسيم محمد، (١٩٩٧)، آثار الملكية الفكرية وتقدير الطلب على الصادرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد.

- شخاترة، مأمون ياسين، (١٩٩٧)، أثر الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة على القطاع الصناعي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق.
- صندوق النقد الدولي، (١٩٩٤)، الآثار المحتملة لنتائج جولة أورجواي على الدول النامية منخفضة النمو، آفاق الاقتصاد العالمي، نيويورك.
- عايد، عمر وآخرون، (١٩٩٩)، أثر الاتفاقيات الدولية على قطاع الصناعات الغذائية في الأردن، المهندس الزراعي، العدد السابع والأربعون، عمان.
- عبد الجابر، تيسير، (١٩٩٦)، الاقتصاد الأردني وموقعه في إطار سيناريوهات التكتلات الإقليمية، في الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.
- غرفة تجارة عمان، (٢٠٠٤)، " واقع قطاع تجارة الكهربائيات والالكترونيات في الأردن "، عمان، الأردن.
- مثنى، فضل، (٢٠٠٠)، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للثقافة والعلوم الإدارية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- محافظة، ديما، (٢٠٠٣)، أثر اتفاقيات التجارة الحرة على الصناعات الدوائية والغذائية في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد.
- نزال، رولا، (٢٠٠٠)، أثر الملكية الأجنبية على العائد والمخاطرة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

المراجع الأجنبية:

- Andriamananjara, and Hillberry (2001). **Regionalism, trade, and Growth: the Case of the EU-South Africa free trade Arrangement,** Office and economics working paper, U.S. International Trade Commission.

- Balasubramany, (1995). V. N and Saps for, Foreign Direct Investment and Growth in EP and IS Countries, the Economic Journal. Vo., 100, No. 434, P: 45.
- Bergstrand, and Baier (2005). Do Free Trade Agreements Actually Increase Members International Trade, Working Paper, Federal Reserve Bank of Atlanta.
- Chen, Chung, (1995). The Role of Foreign Direct Investment in Chinas post, Economic Development World, Vol. 23, No. 4, P: 16.
- Christian, Ballak, (1999). Explain Foreign Ownership By Comparative and Competitive Advantages: Empirical Evidence, University of Economics and B. A. Vienna.
- Gelos, Gaston, (1995). Investment Efficiency, Human Capital and Migration: a Productivity Analysis of the Jordanian Economy Discussion Paper, the World Bank, No. 4, P: 30.
- Ghesquiere, (1998). Impact of European Union Association Agreements on Mediterranean Countries, Working Paper, International Monetary Fund.
- Hufbauer, and Wong, (2005). Prospects for Regional Free Trade in Asia, working paper, The institute for international economics.
- Konishi, and Furusawa, (2003). Free Trade Networks, Department of economics, Boston College.
- Ornelas, (2004). Endogenous Free Trade Agreements and The Multilateral Trading system, Department of economics, University of Georgia.

- Tong, Yeuting, (2000). Foreign Direct Investment, Exports, and Firm Performance in Southeast Asia, University of California, PhD, P. 142.
- Weber, and Wiesmeth, (2001). From Autarky to Free Trade: The Impact of Environment, Department of economics, Southern Methodist University, Dallas.